

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بتدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك

(2015 / 37)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 2015 / 06 / 03

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،

تاريخ انتهاء الأشغال: 2015 / 07 / 30

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

مقررة اللجنة : ألفة السكري الشريف

نائب الرئيس: محسن حسن

المقرر المساعد: حسام بونني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

نظر اللجنة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 2015/06/04
جلسات اللجنة : 15 و 21 و 27 جويلية 2015
القرار : الموافقة معدّلا بأغلبية الحاضرين وتحفظ عضو
تاريخ إنهاء الأشغال: 30 جويلية 2015
رئيس اللجنة: المنجي الرحوي
مقررة اللجنة: ألفة السكري الشريف

أولاً . تقديم المشروع:

طبقا للفصل الخامس من القانون عدد 51 لسنة 2013 المؤرخ في 23 ديسمبر 2013 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2013 والفصل السابع عشر من القانون عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2014، تمّ الترخيص لوزير المالية القائم في حق الدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال البنوك العمومية، حسب الحاجة، وذلك في حدود 1000 مليون دينار على أن يتم توزيع هذا المبلغ بمقتضى قانون.

طبقا لما جاء بالقانونين المذكورين، يهدف مشروع هذا القانون إلى توزيع هذا المبلغ بين كلّ من الشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان مع اعتماد المبلغ الأقصى الذي يخوّل إنجاز عمليتي الترفيع في رأس مال البنكين المعنيين وذلك تحسبا لعدم مواكبة بقية المساهمين، حيث تمثل هذه المبالغ الحاجيات من الأموال الذاتية على ضوء ما أفرزته مهمة التدقيق الشامل بالبنكين المعنيين، وذلك لضمان احترام معايير الملاءة المالية التي أقرها البنك المركزي التونسي وتمويل كافة برامج الاستثمار المضمنة بمخططات أعمال البنكين المعنيين.

وعلى هذا الأساس، فإنّ مساهمة الدولة تتغير بحسب استعداد الشركاء الخواص في المساهمة في تدعيم الأسس المالية لكل بنك:

1 (الشركة التونسية للبنك : حاجيات الأموال الذاتية : 757 م.د يتمّ ضخها عن طريق الترفيع في رأس مال البنك وتوزع كالاتي:

- حصة الدولة: 25,24 % من رأس المال أي ما يعادل مبلغ اكتتاب 190,8 م.د دون منحة إصدار،
- حصة المساهمين العموميين: 25,26 % من رأس المال أي ما يعادل مبلغ اكتتاب 191 م.د دون منحة إصدار،

▪ حصة الخواص (تونسيين وأجانب) 49,50 % أي ما يعادل مبلغ اكتتاب ب 374 م.د دون منحة إصدار، وفي صورة عدم مواكبة المساهمين الخواص لعملية الترفيع في رأس المال تتعهد الدولة بالاكتتاب في الأسهم الراجعة لهم.

وعليه، تتراوح مساهمة الدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك بين حدّ أدنى يقدر ب 190,8 م.د وحد أقصى يقدر ب 757 م.د وذلك على النحو التالي:

- مجهود الدولة في حدود حصتها: 190,8 م.د،
- مجهود الدولة في صورة تخلي المساهمين العموميين: 382 م.د نقداً،
- مجهود الدولة في صورة تخلي المساهمين العموميين والمساهمين الخواص : 757 م.د.

2 (بنك الإسكان : حاجيات الأموال الذاتية : 200 م.د يتمّ ضخها عن طريق قرض رقاعي مشروط بمبلغ 90 م.د والترفيع في رأس المال بمبلغ 50 م.د مع منحة إصدار بمبلغ 60 م.د.

وتتوزع الزيادة في رأس المال كالاتي:

- حصة الدولة: 32,60 % من رأس المال أي ما يعادل مبلغ اكتتاب 16,3 م.د، ومنحة إصدار بمبلغ 19,6 م.د أي بمجموع 35,9 م.د.
- حصة المساهمين العموميين: 24,40 % من رأس المال أي ما يعادل مبلغ اكتتاب 12,2 م.د، ومنحة إصدار بمبلغ 14,6 م.د أي بمجموع 26,8 م.د.
- حصة الخواص 43 % أي ما يعادل مبلغ اكتتاب 21,5 م.د تضاف له منحة إصدار بمبلغ 25,8 م.د أي بمجموع 47,3 م.د، وفي صورة تخلي المساهمين الخواص (تونسيين وأجانب)، تتعهد الدولة بالاكتتاب في الحصص الراجعة لهم نقداً بعد اقتناء حقوق الأفضلية.

تتراوح مساهمة الدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال بنك الإسكان بين حد أدنى يقدر بـ 35,9 م.د. وحد أقصى يقدر بـ 110 م.د. على النحو التالي:

- مجهود الدولة في حدود حصتها: 35,9 م.د.
- مجهود الدولة في صورة تخلي المساهمين العموميين: 62,7 م.د.
- مجهود الدولة في صورة تخلي الخواص والمساهمين العموميين: 110 م.د. (دون اعتبار كلفة اقتناء حقوق الأفضلية).

وتتدرج رسملة الشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان في إطار خطة متكاملة لإعادة هيكلة البنكين المعنيين لتدعيم صلابتهما المالية وضمان ديمومة توازناتهما المالية، وقد رافقت عملية رسملة البنكين مراجعة إطار الحوكمة وضبط مخططات أعمال تمت المصادقة عليهما في إطار المجلس الوزاري المضيق ليوم الاثنين 4 ماي 2015، وشملت الجانب الاجتماعي (تأهيل الموارد البشرية) والجانب المؤسسي (النظام المعلوماتي - التنظيم - إدارة المخاطر - الرقابة الداخلية) والجانب التجاري، وفيما يلي أهم مكوناتها:

I. الشركة التونسية للبنك:

* الجانب التجاري:

يهدف برنامج الإصلاح إلى تحسين المردودية التجارية للبنك، من خلال المحاور

الأربعة التالية :

- 1) تعزيز شبكة الفروع وتطوير قنوات التوزيع: إحداث 42 فرعا جديدا وإعادة تهيئة 70 فرع قائم، إسداء الخدمات البنكية عن بعد وعبر الهاتف الجوال...
- 2) تعزيز الخدمات وملاءمتها مع ما توفره البنوك المنافسة: من خلال استهداف الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد والشركات.
- 3) التخفيض في كلفة الموارد من خلال:

- ملاءمة شروط تأجير الودائع مع ما تعتمد البنوك الأخرى،
- تغيير هيكله الإيداعات.

4) الارتقاء إلى صنف جديد من الحرفاء:

- استهداف المستأجرين وأصحاب المهن الحرة والتجارية،
- الترفيع في نسبة القروض الموجهة للحرفاء إلى 30 %.

* الموارد البشرية:

. تطوير الموارد البشرية للبنك بما يتلاءم مع حاجيات تطوير نشاط البنك:

- إنجاز برنامج تطهير اجتماعي يشمل 520 عوناً في إطار المغادرة التلقائية و 570 عوناً في إطار الإحالة على التقاعد (المرحلة الأولى)،
- انتداب مرحلي لـ 1700 عون حسب اختصاصات محددة.

وترتفع كلفة التطهير الاجتماعي إلى 142 م.د للفترة 2015 . 2019.

. تمشين سياسة التأجير: حيث يعتبر مستوى التأجير بالشركة التونسية للبنك أقل من معدل القطاع بنسبة 12 %، وهو ما من شأنه أن لا يضمن استقطاب الكفاءات التي يحتاجها البنك.

. الارتقاء بالجودة الوظيفية للتصرف في الموارد البشرية.

* الجانب التنظيمي:

. مراجعة الهيكل التنظيمي نحو التقليل في عدد الإدارات وتجنب التشعب،
. إيلاء أهمية كبرى لوظائف التصرف في المخاطر والرقابة الداخلية ونظام المعلومات...

. إحداث لجنة تنفيذية لتقييم جودة التسيير والمسيرين بالبنك،

ويترتب عن مراجعة الجوانب التنظيمية مراجعة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للاقتراب من معدل القطاع البنكي. ويستوجب ذلك تنقيح الأمر عدد 1855 لسنة 1990 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990 والمنشور عدد 28 المؤرخ في 22 جوان 2005.

❖ الجانب المتعلق بنظام المعلومات:

أشارت نتائج التدقيق المؤسسي للبنك إلى عدم نجاعة نظام المعلومات الحالي وغياب برامج استمرار الأنشطة والحماية المعلوماتية. وسيتم في هذا الخصوص العمل على تطوير المنظومة الحالية، وسيتم ذلك من:

- تثمين برامج التطوير والإصلاح التي تمّ بعد الشروع في تركيزها،
- ضمان توفير التغطية الوظيفية الناجعة التي تمكن من بلوغ الأهداف المرسومة في مجال الإنتاجية من خلال تركيز تغطية محكمة لمختلف الوظائف بالبنك،
- التحكم في تركيز المشروع سواء من حيث التكلفة أو الأجل،

ويشتمل نظام المعلومات على الجوانب التالية:

- الفروع،
- التعهدات،
- شبكة الإعلامية،
- معدات ميكرو إعلامية،
- دراسة مخطط ضمان استمرارية النشاط.

ويتمتد تنفيذ هذا البرنامج على الفترة 2015 . 2019 بكلفة تقدر بـ 83 م.د.

* إدارة المخاطر والرقابة الداخلية: وضع آليات ناجعة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية،

ومن جهة أخرى، يوصي مخطط الأعمال بتجديد ضمانات الدولة على القروض الممنوحة للمنشآت العمومية خلال كامل فترة مخطط إعادة الهيكلة.

II . بنك الإسكان:

* الجانب التجاري:

يهدف إلى تحسين المردودية التجارية للبنك من خلال المحاور الثمانية التالية:

- تنمية المعرفة في مجال التعامل مع الحرفاء وتصنيفهم،
- تطوير مؤشر رضا الحرفاء و ضمان وفائهم للبنك،
- تعزيز شبكة الفروع،
- ضمان فترة عمل أكبر للعمليات التجارية،
- تنشيط المبيعات وقيادتها،
- تعزيز الخدمات وتنويعها،
- ترشيد نفقات الترويج،
- ترشيد التسعيرات.

ويمتد إنجاز البرنامج على الفترة 2015 . 2019 بكلفة تناهز 56 م.د.

* الموارد البشرية:

يهدف برنامج التطهير الاجتماعي إلى تحسين الإنتاجية والمردودية من خلال:

- التطهير الاجتماعي والانتدابات المدروسة: يشمل التطهير الاجتماعي تسريح 606 عوناً في إطار المغادرة التلقائية و 213 عوناً في إطار الإحالة على التقاعد، مقابل انتداب 300 عوناً.
- اعتماد سياسة جديدة في مجال الموارد البشرية.

مع العلم وأن 53 % من الأعوان تتراوح أعمارهم بين 41 و 53 سنة، فيما تقدر المردودية بـ 98 أ.د/عون، وهي تقل بنسبة 41 % مقارنة بأحسن البنوك على الساحة الوطنية.

وتبلغ كلفة البرنامج 52 م.د تخص الفترة 2015 . 2019.

* الجانب التنظيمي:

أشارت نتائج التدقيق المؤسسي لبنك الإسكان خاصة إلى ارتفاع عدد الوحدات الوظيفية وإشكاليات على مستوى إجراءات العمل، مما يحد من نجاعتها.

ويهدف البرنامج إلى اعتماد هيكلية جديدة حسب الأنشطة، وذلك من خلال:

- تعزيز الهيكلية الحالية بلجنة تنفيذية للائتمان لمساندة الإدارة العامة بالإضافة إلى خمسة أقسام (3 أقسام حرفاء وقسم المساندة وقسم المراقبة).
- مراجعة الإجراءات لضمان النجاعة والمرونة.
- مراجعة منظومة الاستخلاص استثناسا بأفضل الآليات المعمول بها على المستوى الدولي.

وتمتد فترة الإنجاز من 2015 إلى 2016 بكلفة 1 م.د تحتسب على الفترة 2015

. 2019 .

* الجانب المتعلق بنظام المعلومات:

أشارت نتائج عملية التدقيق إلى عدم نجاعة نظام المعلومات الحالي.

ويهدف مخطط الأعمال إلى إعادة هيكلية نظام المعلومات من خلال المحاور

الأربعة التالية:

- اعتماد تمشي لإرساء نظام مركزي يعتمد على نظام الخدمات المصرفية الأساسية المندمجة.
- إعادة هيكلة إدارة تطوير النظم المعلوماتية بهدف تحسين الجودة وضمان استمرارية الأنشطة والخدمات.
- تحديد نظام السلامة المعلوماتية من خلال إبراز دور كل الأطراف المتدخلة والإجراءات والمراحل التجريبية،
- تحسين حوكمة نظام المعلومات خاصة فيما يتعلق بالجوانب الإستراتيجية والتنظيمية والجودة واستمرارية الخدمات.

ويمتد البرنامج على فترة 2015 . 2019 بكلفة 31 م.د تحتسب على الفترة 2015 . 2019.

* إدارة المخاطر والرقابة الداخلية:

- يهدف برنامج إعادة هيكلة الرقابة الداخلية إلى تطوير وتدعيم نظام الرقابة الداخلية للبنك، ويرتكز على ثلاث مراحل:
- التنظيم،
 - الموارد البشرية،
 - برنامج العمل.

ويرتكز برنامج تطهير محفظة الديون المعدومة على 3 محاور:

- التصرف في محفظة الديون المعدومة،
- الحرفية في إجراءات الاستخلاص،
- تحسين إدارة مخاطر القروض.

وقصد ضمان حسن تطبيق مخططات الأعمال واحترام آجال تنفيذها بالحرفية اللازمة، من جهة، وعملا بتوصيات المجلسين الوزاريين المنعقدان بتاريخ 21 أوت 2014 و04 ماي 2015 من جهة أخرى، تسعى وزارة المالية إلى البحث عن شريك تقني لمرافقة الدولة في عملية إعادة هيكلة البنكين المعنيين على أن يتم ذلك وفقا للترتيب الجاري بها العمل.

وبناء على ما سبق، ولضمان تدعيم الصلابة المالية للبنكين المعنيين واحترام معايير الملاءة المالية التي أقرها البنك المركزي التونسي وتمويل كلفة برامج الاستثمار المضمنة بمخططات الأعمال.

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية 3 جلسات للنظر في مشروع هذا القانون بين استتماعات إلى السيد وزير المالية والرئيس المدير العام للشركة التونسية للبنك والرئيس المدير العام لبنك الإسكان وخبير في بورصة الأوراق المالية دامت في مجملها تقريبا 10 ساعات.

. **جلسة يوم 15 جويلية 2015:** الاستماع إلى السيد وزير المالية الذي كان مرفوقا بالسيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للبنك والرئيس المدير العام لبنك الإسكان وعدد من إطارات الوزارة.

وفي أول الجلسة، قدم وزير المالية بسطة عن إستراتيجية إعادة هيكلة البنكين والمتمثلة أساسا في الجوانب التالية:

- الجانب المالي ويتضمن رسمة البنكين بمبلغ إجمالي بـ 757 م.د للشركة التونسية للبنك، و 110 م.د لبنك الإسكان وذلك في حالة عدم مشاركة الخواص في مجهود الرسمة.
- التموقع التجاري عبر وضع إستراتيجية لتسويق الخدمات البنكية تتمثل في تدعيم شبكة الفروع وتعزيز العرض وتخفيض التكاليف والرفع من مستوى الحريف المستهدف،
- الموارد البشرية بتنمية رأس المال البشري بإعادة هيكلة الموارد البشرية للبنك وانتداب الكفاءات المختصة،
- إجراءات تنظيمية عبر النهوض بالهياكل البنكية،
- المنظومة المعلوماتية بالعمل على تغيير النظام المعلوماتي الحالي،
- إدارة المخاطر والرقابة الداخلية عبر تخفيض نسبة الديون المصنفة واحترام المؤشرات المعتمدة في القطاع.

وأثناء النقاش، تقدّم النواب بجملة من التساؤلات والمقترحات تمحورت أساسا حول:

- هل وضعت الوزارة خطة متكاملة للنهوض بالقطاع المالي إلى جانب الإصلاحات البنكية،
- لماذا لم يتم تحديد المسؤوليات ومحاسبة الأطراف المتسببة في تدهور وضعية البنوك العمومية،
- ما هو برنامج الوزارة في إعادة هيكلة قطاع المؤسسات العمومية بصفة عامة والقطاع السياحي بصفة خاصة اللذين ساهما كثيرا في تردّي وضعية البنوك العمومية وخاصة الشركة التونسية للبنك، وهل تم أخذهما بعين الاعتبار في مخطط إعادة هيكلة البنوك العمومية،

- إستراتيجية الوزارة في معالجة ديون القطاعات التي تشكو صعوبات كبيرة مثل القطاع السياحي،
- أسباب عدم تفعيل شركة التصرف في الأصول التي تم إحداثها بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 لإعادة هيكلة القطاع السياحي وتخفيف العبء على البنوك العمومية،
- تحسيس الشركاء الخواص للمساهمة في رسملة البنكين،
- هل تم الانتهاء من تدقيق البنك الوطني الفلاحي ووضع مخطط لإعادة هيكلته،
- أسباب عدم إصدار الشركة التونسية للبنك لقرض رقاعي على غرار ما تم انتهاجه من طرف بنك الإسكان وذلك لتخفيف العبء على ميزانية الدولة،
- قيمة منحة الإصدار بالنسبة للشركة التونسية للبنك،
- الإستراتيجية التجارية للبنوك العمومية لفتح فروع لها بالخارج وخاصة في الدول الإفريقية لمساعدة الشركات التونسية لتطوير معاملاتها التصديرية.
- التوقيت في مساهمات الشركة التونسية للبنك في عدد من المؤسسات لتخفيف العبء على المالية العمومية،
- الاستفسار عن مآل الترفيع في رأس مال الشركة التونسية للبنك بـ 41 م.د. وتفعيل الضمان في 117 م.د. الذين صادق عليهما المجلس الوطني التأسيسي سنة 2012،
- مآل الاتفاق مع الأطراف الاجتماعية بخصوص برنامج التطهير الاجتماعي واعتماد سياسة جديدة في مجال الموارد البشرية،
- هل هناك توجه لإدماج البنوك العمومية الثلاث حتى تتمكن من تمويل المشاريع الكبرى،
- برنامج الوزارة في تخصيص البنوك العمومية،
- مخططات إعادة هيكلة بقية البنوك العمومية التي تعاني عدة إشكاليات مثل البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة،

- إستراتيجية الوزارة للنهوض بأداء مصرف تونس الخارجي بفرنسا (T.F.Bank) الذي يعاني عدة إشكاليات،
- إستراتيجية الوزارة لجعل تونس ساحة مالية إقليمية ودولية،
- برنامج الوزارة بخصوص المؤسسات العمومية التي تمر بصعوبات مالية.

وفي الردود، تمّ التذكير بأن عملية تدقيق البنك الوطني الفلاحي قد انتهت، وقرّبا سيكون مخطط العمل لإعادة الهيكلة جاهزا.

وبخصوص تحديد المسؤوليات في تردّي وضعية البنوك العمومية، أفاد السيد الوزير أن هيئة الرقابة العامة للمالية أجرت تحقّقا، وتمّ إحالة مختلف ملفات الفساد إلى القضاء.

وبالنسبة لطرق التسيير التي سيتمّ اتباعها في إدارة البنوك العمومية، وضّح أنه سيتمّ اعتماد طرق التسيير المتبعة في القطاع الخاص، وسيقع فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب المدير العام، فضلا عن انتداب المديرين العامين للبنوك العمومية عن طريق طلب عروض يتمّ البت فيه من طرف لجنة مشتركة متكونة من ممثلين للقطاع الخاص والقطاع العام لاختيار الكفاءات.

وفيما يتعلق بإستراتيجية الشركة التونسية للبنك للتقليص من حجم الديون المصنفة، فقد تمّ التأكيد على أن أغلب الديون المصنفة متأتية من القطاع السياحي (تقدر بـ 1700 م.د منها 1400 م.د ديون مصنفة) لذلك سيتمّ العمل على إعادة هيكلة هذا القطاع، وحدّدت منحة إصدار الشركة التونسية للبنك بـ 800 مليون للسهم.

وبخصوص تحسيس الشركاء الخواص للمساهمة في رسملة البنكين، أكدت الوزارة أن ذلك تمّ، وعبر الكثير منهم عن استعدادهم، ولا يمكن تحديد مبالغ مساهمة الخواص إلا بعد إبرام العقود في الغرض.

وفي ما يتعلق بإمكانية التقيوت في مساهمات الشركة التونسية للبنك في عدد من المؤسسات، اتّضح أن هذه الشركات تمرّ بصعوبات هيكلية، وبالتالي لا يمكن التقيوت في المساهمات في الوقت الحالي، وسيتم العمل على تجاوز هذه الصعوبات مستقبلاً،

وبالنسبة لتفعيل قانون شركة التصرف في الأصول، فالمشاورات متواصلة لإعداد مشروع قانون ينظم عمل هذه الشركة.

وفي ما يتعلق بمعالجة وضعية مصرف تونس الخارجي بفرنسا (T.F.Bank)، أفاد أن هذا البنك يعاني من عدة إشكاليات ممّا جعل الجانب الفرنسي يتجه نحو سحب ترخيص نشاطه، وقصد تجاوز هذا الإشكال قام محافظ البنك المركزي وعدة أطراف متدخلة في الموضوع بالتفاوض مع الجانب الفرنسي قصد ضمان ديمومة تواجد هذا المصرف. وفي هذا الإطار تم اتخاذ عديد الإجراءات وتنصيب إدارة عامة جديدة ستعمل على وضع خطة للنهوض بهذا البنك.

وبخصوص مخططات إعادة هيكلة بقية البنوك العمومية ، أفاد وزير المالية أن مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2015 سيتضمن إجراءات للنهوض بالقطاع البنكي.

كما أنه تمّ تكليف البنك الدولي بإعداد دراسة لجعل تونس ساحة مالية إقليمية ودولية.

. **جلسة يوم 21 جويلية 2015:** الاستماع إلى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للأوراق المالية والرئيس السابق لبورصة الأوراق المالية التونسية كمثل للقطاع الخاص للاستئناس برأيه.

وفي بداية مداخلته، أوضح أن وضع القطاع المصرفي متأزم بصفة عامة، ويستوجب رسملة البنوك العمومية، كما ذكر أن الشركات التونسية تستثمر على أساس 30 % موارد ذاتية و 70 % اقتراض، وأغلبها شركات عائلية غير مدرجة بالبورصة يتكون رأس مالها أساسا من الاقتراض البنكي. كما أن البنوك العمومية لم تتطور بالقدر الكافي وهي تعاني من سوء التصرف، ولا تحتكم إلى قواعد الحكومة الرشيدة، وتُفرض على أساس الضمانات وليس على أساس مردودية المشروع، كما أن هذه البنوك وقع استغلالها لخدمة أصحاب النفوذ في النظام القديم.

هذا، واقترح بعض الحلول يمكن أن تساهم في حل أزمة القطاع المصرفي منها بيع مساهمات الشركات المفلسة المقترضة، وفتح رأس مال هذه البنوك في البورصة، والاتفاق والتوافق مع النقابات المهنية للتقدم بالبنوك العمومية، كما أن المعالجة تكون عبر السماح للتونسيين المقيمين بالخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة على غرار ما هو معمول به في المغرب.

وأكد أن القطاع المصرفي غير قادر على المحافظة على 3 بنوك عمومية، وبالإمكان الاقتصار على بنك عمومي وحيد وهو البنك الوطني الفلاحي مع منح الرئيس المدير العام مرونة في التصرف.

وطلب النواب من السيد الرئيس المدير العام لشركة الأوراق المالية تصوّره في إصلاح البنوك العمومية، ولهذا تقدّموا بالأسئلة التالية:

- الأسباب التي آلت إلى سوء التصرف في البنوك العمومية،
- هل يجب أن يصاحب رسملة البنوك برنامج تأهيل شامل للقطاع المصرفي،

- هل بالإمكان عدم التسرع في رسملة البنوك العمومية على حساب ميزانية الدولة في ظل وجود إمكانيات تمويل أخرى لتخفيف العبء على ميزانية الدولة،
- الجدوى من هيكلة البنوك العمومية دون بقية البنوك،
- نظرتة في تطوير بقية مكونات القطاع المصرفي،
- كيفية تنويع مصادر تمويل المنظومة المالية،
- نظرتة في النصوص القانونية التي ساهمت في تردّي وضعية البنوك العمومية،
- مدى تأثير قانون المصالحة على المنظومة المالية.

وتفاعلا مع هذه المقترحات والاستفسارات، أكد مدير عام شركة الأوراق المالية على أن مسألة دمج هذه البنوك من عدمه تعتبر سياسية بامتياز، وشدد على ضرورة تطوير قانون الوظيفة العمومية في اتجاه منح المسيرين مرونة في التصرف وحرية في أخذ القرارات، وأعطى مثالا لذلك ما تم مع البنك التجاري.

. **جلسة يوم 27 جويلية 2015**، استمعت اللجنة إلى كل من السيد وزير المالية والسيد الرئيس المدير العام لبنك الإسكان والسيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للبنك للنظر في مكونات محفظة المساهمات للبنكين قصد إيجاد ما يمكن توظيفه في إعادة رسملة هذين البنكين بهدف التخفيض من مساهمة الدولة على غرار ما تم العمل به بالنسبة للبنك الوطني الفلاحي.

وخلال هذه الجلسة، أفاد السيد وزير المالية أنه في إطار ترسيخ قيم الشفافية تمّ تقديم طلب عروض لانتداب مديرين لتسيير البنوك العمومية.

وفي تدخله، وضّح السيد رئيس مدير عام الشركة التونسية للبنك أن الأملاك الراجعة بالنظر لهذه الشركة تنقسم إلى صنفين: الأولى أملاك عقارية والثانية تتعلق بمساهمات المحفظة المالية، مؤكداً أنه في الفترة الأخيرة قامت الشركة التونسية للبنك بجدد وتقييم للأملاك العقارية غير المستغلة، وكان هذا التقييم من طرف مكاتب خبراء مختصة، وكانت هناك نية للتقويت فيها، إلا أن الوضع الحالي للبلاد وكذلك الوضع العقاري لبعض الممتلكات يجعل هذا الأمر صعب التنفيذ، لكن هناك برنامج لتقديم هذا التقييم وما نتج عنه إلى مجلس الإدارة وذلك خلال شهر أوت الجاري.

أما في ما يتعلق بالمحفظة المالية، أفاد أن القيمة المحاسبية لهذه المحفظة تقدر بـ 323 م.د. تتكون أساساً من مساهمات القطاع السياحي ومن قطاعات إستراتيجية للبنك مؤكداً أن المساهمة الأساسية للبنك في مؤسسة التأمين ستار تقدر بـ 39,2 % من رأس مالها والقيمة المضافة لهذه المساهمة لا تتجاوز 15 م.د، ولا يمكن التقويت في هذه المساهمة احتراماً لمقتضيات القانون البنكي من ناحية، وحفاظاً على التوازنات المالية للشركة باعتبار أن أغلب مساهماتها هي مساهمات عمومية من ناحية أخرى.

كما أن الشركة التونسية للبنك لها مساهمة في شركة الإيجار المالي تقدر بـ 6 م.د. وهي قيمة لا يمكن أن تؤثر على إعادة رسملتها.

وأفاد أن 323 م.د كقيمة دفترية ومحاسبية للبنك لم تحقق سواء 243 م.د كمخصصات على المساهمة وهي قيمة ضئيلة لا يمكن الترفيع فيها إلا باسترجاع القطاع السياحي نسقه باعتباره يؤثر بصفة مباشرة على المخصصات.

كما بين أن الشركة التونسية للبنك لها مساهمة كبيرة في TFB حوالي 37 م.د وتم تخصيص 16 م.د، وسيقع في الأيام القادمة الترفيع في هذه المخصصات بهدف التقويت

في هذه المساهمة مؤكداً أنه لا يوجد في المحفظة المالية للشركة التونسية للبنك ما يمكن تصفيته وبيعه قصد ضخّه في رأس المال.

ومن ناحية أخرى، أكد السيد الرئيس المدير العام لبنك الإسكان أن هذا البنك ليس له ممتلكات للتفويت فيها، كما أن مكونات محفظة المساهمات متأتية من شركات متفرعة عن بنك الإسكان ومساهمات إستراتيجية كمساهمتها في شركة سليم وفي الشركة المالية للإيجار والسنتيت وشركات التصرف في المخاطر.

وأفاد أن القيمة المحاسبية للمحفظة المالية لبنك الإسكان تبلغ 135 م.د منها 10 م.د مخصصات، وأهم مساهمة للبنك هي في TFB 41 م.د منها 18 م.د مخصصات، وما عدا ذلك فإن المساهمات توجد في شركات متفرعة عن بنك الإسكان أو في بنوك إفريقية وليس هناك مساهمات يمكن التفويت فيها بهدف الترفيع في رأس مال البنك.

وأثناء النقاش، أكد النواب على ضرورة إعادة هيكلة القطاع البنكي وإيجاد منظومة ناجعة للرقابة البنكية لضمان حسن التصرف وعدم الرجوع إلى أخطاء الماضي، وتقدموا بجملة من التساؤلات والمقترحات تمحورت أساساً حول:

- وضع مخطط تنمية للقطاع البنكي أهم حلقاته البنك المركزي،
- وضع منظومة ناجعة للرقابة المالية،
- اعتماد منظومة معلوماتية حديثة تستجيب للمعايير الدولية المعمول بها،
- إعلام المجلس بتطور القطاع البنكي في إطار قوانين المالية،
- اقتراح تغيير تركيبة المسؤولين في الهيكلية البنكية لضمان الحوكمة وتفاذي سوء التصرف المالي،
- ضرورة محاسبة المسؤولين عن تبديد المال العام وتردي الأوضاع في البنوك العمومية لضمان حسن التسيير في المستقبل،

- التساؤل عن العوامل الحقيقية التي أدت إلى الوضعية الحالية للبنوك العمومية،
- ضرورة مدّ المجلس بقائمة في الديون المصنّفة المتخلّدة بذمة أشخاص أو شركات،
- تقديم تصوّر واضح للإصلاحات التي يمكن أن تنهض بالبنوك العمومية،
- الاستفسار عن وضعية مصرف تونس الخارجي بفرنسا (T.F.Bank)،
- تفعيل القرارات المنبثقة عن تقرير التدقيق لإعادة الثقة في هذين البنكين،
- مبررات عدم وجود جرد مدقق لممتلكات الشركة التونسية للبنك،
- إمكانية مدّ اللجنة بالمبلغ الحقيقي الذي ستساهم به ميزانية الدولة في إعادة رسملة هذين البنكين،
- ضرورة توفير كل الضمانات لعدم الرجوع إلى هذه الوضعية،
- عدم الاقتصار على رسملة البنوك العمومية وضرورة القيام بإصلاحات هيكلية في المجال المالي والاقتصادي،
- إخضاع البنوك العمومية للمعايير والطرق الحديثة للمحاسبة،
- ضرورة متابعة حسن استعمال القروض الممنوحة،
- الإجراءات المتخذة لضمان تواجد البنوك العمومية في السوق الإفريقية بعد إخضاعها للإصلاحات الضرورية،
- ضرورة وجود قرار سياسي لوضع البنوك التونسية تحت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

وفي ردّه، بيّن وزير المالية أنه شرّع في دراسة الوضعية المالية للبنوك العمومية منذ سنة 2013. وتمت دراسة هذا الملف على عدة مراحل: أولها عملية التدقيق ثم مخطط العمل، وفي كل مرحلة تمت دراسة النتائج واتخاذ القرارات في المجالس الوزارية المختلفة، مما جعل دراسة هذه الملفات عمل تقني تحكمه المصلحة العامة وخارج عن كل التجاذبات،

مؤكدًا أنه أول ضمانة لعدم الرجوع إلى أخطاء الماضي هو الرقابة والمتابعة التي يمارسها مجلس نواب الشعب بعد تفعيل دوره الرقابي إثر التحول الديمقراطي الذي عاشته بلادنا.

وعلى مستوى التسيير والحوكمة، أفاد أن هناك برنامج واضح وخطة عمل تتعلق بتسيير وهيكله هذه البنوك على مستوى من يمثل الدولة أو الممثلين في مجلس الإدارة أو على مستوى إدارة هذه البنوك، مؤكداً أن هناك تقدم على مستوى الشفافية في هذا المجال.

وبخصوص محاسبة المسؤولين عن تردّي الوضعية المالية للبنوك العمومية، أكد أن الهيئة العامة للرقابة المالية قامت بتدقيق في هذه المسألة منذ سنة 2011، وأحالت كل الملفات التي ضبط بشأنها تجاوزات إلى القضاء.

وبيّن أن هناك خطة كاملة للنهوض بالقطاع البنكي من خلال اتخاذ عدّة إجراءات واقتراح مشاريع قوانين على غرار القانون البنكي والقانون المتعلق بالبنك المركزي الذي سيتم الشروع في النظر فيهما قريباً.

كما وضح أن مساهمة الدولة في إعادة رسملة البنوك تقدّر بـ 1300 م.د كحد أقصى أقرتها قوانين المالية المختلفة. وفي إطار مشروع هذا القانون تمّ تخصيص 757 م.د للشركة التونسية للبنك و 110 م.د لبنك الإسكان. وفي ما يتعلق بالبنك الوطني الفلاحي فإن إعادة رسملته ستكون من خلال التقيوت في مخصصات محفظته المالية الراجعة له، وهو ما سيمكن من تخفيف العبء على ميزانية الدولة في المساهمة في إعادة رسملة هذا البنك.

وبخصوص المصرف التونسي الخارجي، فإن المشكل مطروح منذ السبعينات وهناك خصومة مع هذا البنك في المحاكم الدولية لم يتم البت فيها بعد.

أما عن الرؤية المستقبلية لدور البنوك العمومية، أفاد أن هناك دراسة مع تعاون الاتحاد الأوروبي لإحداث بنك جهات كآلية لتمويل الجهات والتشجيع على اللامركزية مؤكداً أنه منذ شهرين هناك عمل دؤوب مع KfW للقيام بدراسات لإحداث بنك للتنمية الجهوية.

وعن إستراتيجية الدولة بالتوجه نحو إفريقيا، أكد السيد الوزير أن ذلك يتطلب سياسة كاملة وتواجد دبلوماسي لضمان حسن اختراق هذه الأسواق على غرار المغرب، مؤكداً أن السوق الإفريقية بات أمراً ضرورياً لتنويع المتعاملين الاقتصاديين وعدم الاقتصار على الطرف الأوروبي.

وأكد السادة النواب على ضرورة إيجاد الضمانات الكافية صلب مشروع هذا القانون، تمكّن من تفادي سوء التصرف في استعمال مساهمة الدولة في رأس مال البنكين العموميين باعتبارها متأتية أساساً من الخاضعين للضريبة، كما شدّدوا على ضرورة تكريس الشفافية وحق النفاذ إلى المعلومة إضافة إلى متابعة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة من قبل مجلس نواب الشعب.

وبعد النقاش، استقرّ رأي أغلبية أعضاء اللجنة على إضافة فصلين يتعلق الأول بوجوب تقديم تقرير كل ستة أشهر من قبل الوزارة المكلفة بالمالية والبنك المركزي حول أعمال الرقابة المصرفية، ويتعلق الثاني بالرجوع إلى السلطة التشريعية كلما تعلق الأمر بإعادة هيكلة رأس مال الشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان بخصوص نسبة مساهمة الدولة في رأبس مالهما.

ثالثاً . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- العمل على المحافظة على المؤسسات البنكية العمومية نظراً لدورها الرائد في بناء الاقتصاد الوطني،
- العمل على أن تحترم البنوك العمومية قواعد التصرف الحذر،

- العمل على استغلال الشراكة بين القطاع الخاص والعام لتطوير أداء البنوك العمومية،
- وضع إستراتيجية لانتصاب البنوك العمومية في الدول الإفريقية لتنمية مبادلات الشركات الوطنية مع هذه الدول،
- العمل على تحويل تونس إلى ساحة مالية إقليمية ودولية.

رابعاً . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع القانون معدّلاً بإضافة فصلين بأغلبية الحاضرين مع تحفظ عضو.

مقررة اللجنة
ألفة الشريف السكري

رئيس اللجنة
المنجي الرحوي